



السبت ١٣ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - 30 مايو 2026 م

أخبار النافذة

[أحكام الأضحية وآدابها يوم عرفة.. واشوقاه!! يوم عرفة.. أسرار وفضائل صيام عرفة تحت أشعة الصيف.. كيف تحمي حسدك من العطش والإجهاد؟ المصنعة تشتعل رغم الركود.. زيادات جديدة تضرب سوق الذهب في مصر أرقام تُحمل الأزمات.. كيف تحوّلت الإحصاءات الرسمية في مصر إلى أداة لتسويق الإخفاقات؟ هورن ريفو || انسحاب الإمارات من أوبك والبعد الجديد للخلاف الإماراتي-السعودي الجارديان || اقتراب أسواق النفط من منطقة الخطر يعجل الحاجة إلى اتفاق أمريكي إيراني](#)

□

 Submit Submit

- [الرئيسية](#)
- [الأخبار](#)
 - [اخبار مصر](#)
 - [اخبار عالمية](#)
 - [اخبار عربية](#)
 - [اخبار فلسطين](#)
 - [اخبار المحافظات](#)
 - [منوعات](#)
 - [اقتصاد](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرثات](#)
- [التكنولوجيا](#)
- [المزيد](#)
 - [دعوة](#)
 - [التممة البشرية](#)
 - [الأسرة](#)
 - [ميديا](#)

[الرئيسية](#) « [تقارير](#)

قمامة بالشوارع وغلاء في الأسواق.. عيد الأضحى يفضح فشل المحليات





الأربعاء 27 مايو 2026 05:00 م

كشفت شوارع المحافظات المصرية مع أول أيام عيد الأضحى الأربعاء 27 مايو 2026 عجز المحليات عن تنفيذ خطتها المعلنة، رغم قرارات وزارة التنمية المحلية والبيئة برفع الاستعداد وحظر الذبح في الشوارع وفرض غرامات قد تصل إلى 10 آلاف جنيه، فجاءت النتيجة قمامة متراكمة وأسواق ملتهبة.

وتضع هذه الفوضى المواطن أمام حكومة تعرف موعد العيد قبل شهر ثم تفشل في إدارة يوم واحد من النظافة والرقابة، لأن الأزمة لا تتعلق بزيادة مخلفات موسمية فقط، بل بجهاز محلي مترهل يرفع لافتات الانضباط بينما يترك الناس بين شارع ملوث وسعر لا يرحم.

مجازر غير كافية وشارع يدفع ثمن العجز

في البداية، يظهر فشل المحليات من أول مشهد في العيد، حين تعلن المحافظات منع الذبح في الشوارع ثم تترك مناطق كاملة بلا مجازر قريبة أو خدمة منظمة، فيضطر المواطن إلى التعامل مع واقع صنعه الدولة ثم تعاقبه عليه بالغرامات والمحاضر والبيانات الجاهزة.

ثم تكشف تقديرات أستاذ الإدارة المحلية حمدي عرفة حجم الكارثة، إذ قال إن نحو 85% من عمليات ذبح الأضاحي تتم خارج المجازر الرسمية، وهذا الرقم لا يفضح سلوك المواطنين وحدهم، بل يفضح تقاعس الدولة عن بناء شبكة مجازر تغطي القرى والعزب والأحياء الفقيرة.

وبناء على ذلك، تصبح الغرامة التي تعلنها المحافظات إجراءً ناقصًا ومربحًا للسلطة، لأنها تعاقب النتيجة ولا تعالج السبب، فالمواطن الذي لا يجد مجزرًا قريبًا ولا حجرًا سريعًا ولا خدمة محترمة لن يقتنع ببيان رسمي يتحدث عن الانضباط من مكاتب مكيفة.

كذلك، يعكس الذبح خارج المجازر انحراقًا واضحًا في أولويات الإنفاق المحلي، إذ تنفق الحكومة مليارات على مظهر المدن والطرق، بينما تبقى خدمات أساسية مثل المجازر والنظافة والرقابة البيطرية خارج دائرة الاهتمام الحقيقي، فتظهر الفجوة بين الدعاية الحكومية واحتياجات الناس اليومية.

لذلك، لا تستطيع الحكومة تحميل المواطن وحده مسؤولية مشاهد الفوضى في الشارع، لأن الإدارة المحلية التي لا توفر بديلًا صالحًا ثم تكتفي بالمنع تمارس إدارة بالعقوبة لا بالخدمة، وهذا النمط يكشف فسادًا إداريًا يقوم على إصدار القرار وترك التنفيذ للصدفة.

قمامة العيد تكشف منظومة نظافة مكسورة

بعد ذلك، تتحول مخلفات العيد إلى دليل مادي على فشل منظومة النظافة، لأن الشوارع لا تحتاج إلى بيانات رفع الاستعداد بل تحتاج إلى سيارات جمع كافية وعمال مجهزين وخطة مرور واضحة، بينما يترك أحياء كثيرة تواجه القمامة والروائح والحشرات قبل أن يصل أي تدخل

ومن جهة بيئية، حذر أمين اتحاد خبراء البيئة العرب مجدي علام من خطورة الذبح العشوائي والتخلص غير السليم من مخلفات الأضاحي، وربط ذلك بتلوث الهواء والماء والتربة، وهذا التحذير يضع المحليات أمام مسؤولية صحية مباشرة لا أمام مشكلة منظر عام فقط.

كما وصف خبراء بيئة مخلفات الأضاحي بأنها بيئة خصبة لنمو البكتيريا والفيروسات إذا تركت في الطرقات، وهذا المعنى يجعل التراخي المحلي خطرًا على الصحة العامة، لأن القمامة في العيد ليست منظرًا مزعجًا فقط، بل نتيجة إهمال رسمي في الوقاية والرقابة.

ورغم ذلك، تواصل الحكومة بيع خطاب التدوير والمصانع والوقود البديل، بينما يعجز المواطن عن رؤية أثر هذه الوعود في شارع، فخطوة الوصول إلى تدوير 60% من المخلفات بنهاية 2026 لا تعني شيئًا إذا بقيت أكياس القمامة ومخلفات الذبح عند أبواب البيوت.

لذلك، تكشف قمامة العيد أن المشكلة أعمق من عامل نظافة متأخر أو سيارة لم تمر في موعدها، فالمحليات تعمل بلا مساءلة حقيقية، وتتحوّل المناصب المحلية إلى مواقع إدارة روتينية لا يدفع أصحابها ثمن الفشل، بينما يدفع المواطن الثمن من صحته وكرامته وحقه في شارع نظيف.

غلاء الأسواق يفرض رقابة غائبة وحكومة عاجزة

في الوقت نفسه، يدخل المواطن سوق العيد وهو مثقل بأسعار لحوم لا تناسب الدخل، فقد وصلت أسعار الضأن والبتلو في تقارير منشورة إلى مستويات مرتفعة تقترب من 466 و469 جنيهًا للكيلو، وهو ما جعل الأضحية واللحوم حلماً بعيداً لشرائح واسعة من الأسر.

ثم تزيد الأزمة عندما تتحدث الحكومة عن منافذ بأسعار مخفضة كأنها بديل حقيقي للسوق، بينما يعرف المواطن أن المنافذ لا تغطي كل المناطق ولا تكسر احتكارًا ولا تضبط جشعًا، بل تقدم علاجًا محدودًا لصورة إعلامية أكبر من قدرتها الفعلية على خفض الأسعار.

وفي هذا المحور، يرى الخبير الاقتصادي رشاد عبده أن ارتفاع أسعار اللحوم انعكاس لموجة تضخم أوسع طالت قطاعات عديدة، وهذه القراءة تكشف أن الحكومة لا تواجه غلاء العيد كأزمة طارئة، بل تحصد نتيجة سياسات رفعت تكاليف النقل والطاقة والإنتاج على الجميع.

وبسبب ذلك، لا ينفصل الغلاء عن فشل المحليات، لأن ضعف الرقابة في الأسواق المحلية يسمح بتفاوت الأسعار واستغلال المواسم، بينما يتفرج المواطن على حملات تموينية موسمية لا تردع المتلاعبين ولا تعيد السعر إلى مستوى عادل ولا تمنع تحول العيد إلى عبء مالي.

كذلك، يعكس ارتفاع أسعار اللحوم خللاً في إدارة ملف الأمن الغذائي، فالحكومة التي تتحدث عن وفرة السلع لا تستطيع إقناع الناس إذا كان الكيلو الواحد يتلجج جزءًا كبيرًا من دخل الأسرة، وإذا كانت الأضحية التي كانت طقسًا اجتماعيًا أصبحت قرارًا ماليًا شبه مستحيل.

بين القمامة والغلاء تظهر محليات بلا رقابة

من هنا، يجمع العيد بين فشلين في مشهد واحد، فالمواطن يخرج من سوق مرتفع الأسعار إلى شارع ملوث، ولا يجد في الحالتين مسؤولاً محليًا يحاسبه أو محافظًا يقدم تفسيرًا مقنعًا، بل يجد بيانات متشابهة عن غرف عمليات وحملات ميدانية لا تغير الواقع.

وعلى مستوى السياسة العامة، يفصح العيد غياب المجالس المحلية المنتخبة التي كان يمكن أن تراقب رؤساء الأحياء والمراكز، لأن الفراغ الرقابي ترك المواطن وحيدًا أمام إدارة محلية فوقية لا تخشى صندوق انتخاب ولا تواجه مساءلة شعبية مباشرة عند تكرار الفشل.

كما يكشف المشهد أن الفساد لا يظهر فقط في الرشاوى والصفقات، بل يظهر أيضًا في سوء تخصيص الموارد وغياب الصيانة وتجاهل القرى وفشل الرقابة، فكل شارع تغرق فيه القمامة وكل سوق ينفلت فيه السعر يعبر عن مال عام لا يصل إلى الخدمة المطلوبة.

ولذلك، لا تكفي حملة تصوير لمسؤول يتفقد شارعًا أو مجزّرًا في صباح العيد، لأن المشكلة ليست في غياب الجولة الرسمية بل في غياب النظام، فالمحليات التي تنتظر الكاميرا كي تتحرك تؤكد أنها تدير الخدمة كواجهة إعلامية لا كحق يومي للمواطن.

في النهاية، يفضح عيد الأضحى حكومة تعاقب المواطن على فوضى ساهمت في صناعتها، وتترك المحليات بلا إصلاح حقيقي، وتواجه الغلاء بمنافذ محدودة، وتواجه القمامة ببيانات استعداد، بينما يريد الناس خدمة بسيطة وسعرًا محتملًا وشارعًا نظيفًا لا يحتاج إلى استغاثة كل موسم.

وبذلك، يصبح أول أيام العيد شهادة فشل لا يمكن تزيينها، فالحكومة التي تعرف موعد الذبح وموعد الزحام وموعد زيادة الاستهلاك ثم تفشل في النظافة والسوق والرقابة لا تعاني من مفاجأة موسمية، بل تعاني من انحراف إداري مزمن يدفع المواطن ثمنه في كل عيد.

اقتصاد



["الشعبة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسخ والرنجة 30% بسبب الوقود](#)
الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:00 م

اقتصاد



[بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أنوبيس بطريق الصعيد الحر بالمينا](#)
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

مقالات متعلقة

[ق فارملا عطا قدض تاغلاي إلى ق لقم ربوطا عورشم نم .. ريجته ططخمو يرخ ف قون يه "يابطيط ف قو" لينم](#)

[مينل "وقف طبطاي" بين وقف خيرى ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق](#)
[طاسولا قبريشلا؛ ضرلاي ف "لينيئارسا ق" لودن لاداجي يباكاهاك يامو نوسلراك ركاة || اتسوين طنشاو](#)

[واشنطن بوست || تاكر كارلسون ومايك هاكابي يتجادلان حول "حق إسرائيل" في الأرض بالشرق الأوسط](#)
[ندرلاو رصمو ايكرتو لينيئارسا نيه تاقلعلا عبيطلة يكيبرما طاسو || تونرجا توعيدو](#)

[يدعوت أحرنون || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن](#)

رصاصات لاق اذام .. لي يئارساي بي كيرملا ريفسلا تاحيرصت نمة يبرع بضعه جوم .. "تارفلأى لإل بيلا ن م"

"من النيل إلى الفرات" .. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل... ماذا قالت مصر؟

- [التكنولوجيا](#)
- [دعوة](#)
- [التممة البشرية](#)
- [الأسيرة](#)
- [مديا](#)
- [الأخبار](#)
- [المقالات](#)
- [تقارير](#)
- [الرياضة](#)
- [تراث](#)
- [حقوق وحرابات](#)

□

- [f](#)
- [t](#)
- [v](#)
- [y](#)
- [i](#)
- [r](#)

إشترك

ادخل بريدك الإلكتروني

جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر © 2026